الفصل الخامس

تنظيم الدولة الإسلامية : الدولة الإسلامية في العراق والشام أو كيان ما يُطلق عليه «داعش» في المنطقة العربية

أثارها على ظاهرة التقسيم والتفتيت وشيوع الفوضى والإرهاب في كيانات العالم العربي

obeikandl.com

مدخل عام

ما يُطلق عليه «الاتجاه الإسلامي» أو بالتعبير المجازي «الإسلاموية» Islàmism أو «الإسلاميون» Islamists:-

نبذة موجزة:

الاتجاه الإسلامي أو ما يُسمى بالإسلاموية Islamism له أوجه عديدة، منها الجماعات المتشددة في العراق، ولبنان، والأحزاب السياسية في تونس ومصر، ونظم الحكم في إيران وبالسعودية، بيد أن هذا المصطلح الشامل العالم يخفى من ورائه أن تلك الجماعات التي تستخدم أساليب مختلفة، وتستثمر مختلف الهموم والآلام، ثم إن لها ولكل واحد منها أهدافاً مختلفة، ومن ثم فإن القول بجمعها كلها في وعاء واحد هو الإفراط في التبسيط بعينه، ولذلك فإن الأمر يستوجب المراجعة والتمعن فيها جميعاً.

ومع أن مصطلح «الإسلاموية» أو الاتجاه الإسلامي غالباً ما يرتبط بالجماعات الإرهابية، فهو يدل ببساطة شديدة على نوع من المشروع الإسلامي المستوحى من الدين الإسلامي ذاته، فكل التيارات الحديثة من الإسلام السياسي تنتمي جميعاً لموجة تُعرف بموجة الإحياء الإسلامي Islamist Revival، ولعل آخر ما شهدناه من مظاهر تلك الموجة عدة أحداث ما بين القرنين الحادي عشر والرابع عشر الهجرى، كانت تهدف إلى إعادة الطابع الإسلامي للمجتمعات في البلدان الإسلامية re-islamization، ثم في نهاية المطاف إقامة دولة على أسس من العقيدة الإسلامية.

أما التيارات الثلاثة الرئيسية التي انطلقت من هذه الموجة فهي برغم ذلك تختلف اختلافاً بيناً حول العقيدة الدينية، وحول نوع الدولة التي تسعى لإقامتها وحول سبل بلوغ أهدافها.

أما المدافعون سواءً عن تيار «الإسلام الثوري» أو الإسلام والتيار الإسلامي «الانتخابي» عن طريق الانتخابات (باتباع نهج الانتخابات) وعلى عكس الداعيين لنظام الإسلام السياسي عن طريق الحكم السلطوى أو الاستبدادي، ممن

يعتقدون أنهم قد حققوا فعلاً مبتغاهم من إقامة دولة إسلامية، هؤلاء المدافعون عن تيار الإسلام الثورى أو التيار الإسلامي بطريق الانتخاب، فهم يُسمون بدعاة التغيير changists ممن يعملون على إحلال نظم الحكم القائمة بنظم حكم جديدة تقوم مقامها.

لكن حتى دعاة «الإسلام الثورى» (عن طريق إحداث ثورة) أو قامة نظام إسلامي عن طريق الانتخاب فيها، فيختلفون فيما بينهما حول الوسائل لتحقيق مثل هذا التغيير، وكذلك يختلفان حول طابع الدولة الإسلامية الموحدة.

الأصول الثلاثة الرئيسية لتيار الإسلام السياسي والإسلاموية

يمكن تتبع بدايات ظاهرة الإسلام السياسي (الإسلاموية) المعاصرة إلى ما يقترب من نهاية أو انهيار الإمبراطورية العثمانية، فلقد طرأت ثلاثة تطورات أو أحداث أطلقت الديناميكيات المحركة والمسئولة عن اندلاع أعمال العنف التي نشاهدها اليوم، أولها إلغاء الخلافة الإسلامية عام ١٩٢٤، ثم إنشاء جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٢٨، ثم تأسيس المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٢.

إن زوال نظام الخلافة الإسلامية خلق نوعاً من الفراغ في العالم الإسلامي السُنى، ومن المنظور النظرى فإن نظام الخلافة يعني دولة ذات سيادة توحد كافة المسلمين في ظل زعيم سياسي وروحي واحد.

ومنذ انتقال الرسول عليه الصلاة والسلام إلى الرفيق الأعلى، فإن «الخليفة» يتولى زعامة العالم الإسلامي بالمفهوم السياسي، ولكنه لا يتمتع بأي سلطة عقائدية.

والواقع أن الانشقاق بين السُنة والشيعة لم يحدث إلا عند اختيار الخليفة الأول للمسلمين، فلقد اعتقد أهل السُنة أن خليفة رسول الله ﷺ يجب أن يكون بالاختيار، أما الشيعة فقد رأوا أن الخليفة يجب أن يكون بطريق الوراثة داخل أسرة الرسول ﷺ ثم ظل أهل السُنة وأهل الشيعة على خلافاتهم ورؤاهم المتباينة باتجاه الإسلام السياسي، وإن كانت الطائفتان متماثلتين من الناحية الشكلية.

وعلى صعيد الواقع العملي، فالنظم الأولى للخلافة الإسلامية هي التي استطاعت أن تبسط كامل سيطرتها على بلاد المسلمين كافة، ومع أنه قد وقعت محاولات عدة لاستعادة نظام الخلافة والخليفة منذ إلغائه، فإن حتمية التوافق الإسلامي أو إجماع المسلمين لاختيار الخليفة الجديد لم يحدث مطلقاً، وذلك فالمزاعم المعلنة، مثل ما أعلنه زعيم تنظيم الدولة الإسلامية مؤخراً المسمى بأبو بكر البغدادي ليس له من حجية، طبقاً لتقاليد أهل السُنة، أن غياب أو عدم ظهور أي شخصية يلتف من حولها المسلمون إنما يُفسر إلى حد ما الأسباب وراء تشتت السلطة في الدول الإسلامية في العصر الحاضر.

كذلك فإنه وقت سقوط الدولة العثمانية إذ «بحسن البنا» المعلّم (الذي كان يعمل مدرساً) يؤسس جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وكان للجماعة ثلاثة أهداف، أولها حركة الإحياء والتجديد الاجتماعي على أسس من القيم الإسلامية، وثانيها تطبيق القانون الإسلامي التقليدي (الشريعة الإسلامية) على المدى البعيد وثالثاً إنهاء الاحتلال الأجنبي لبلاد المسلمين (وكانت المملكة المتحدة هي التي تقوم باحتلال بلاد المسلمين آنذاك)، وكانت رؤية حسن البنا مما يصفه بعض المحللين الأجانب بأنها رؤية «تدريجية» إذ كان يدعو لإعادة أو لإحياء الحركة الإسلامية (إعادة الأسلمة) عن طريق سياسة البر والإحسان وعن طريق الإعلام والتعلم، ومن ثم فينظرون إليه بوصفه الأب المؤسس لما يُوصف الآن بالفرع السُنى أو بالنهج السُنى (للإسلاموية) أو للحركة الإسلامية التي تتحقق عن طريق الانتخاب.

بيد أن الأسس للحركة الإسلامية (الإسلاموية) الثورية فقد أرساها بعد ذلك بعقدين من الزمن (١٩٤٨) شخص ثان من المصريين هو «سيد قطب» الذي رفض المنهج التدريجي لحسن البنا، وآمن أن طريق العنف وحده بالإطاحة بنظم الحكم القائمة (التي اعتبرها كلها «نظم غير إسلامية») سوف تؤدي إلى إقامة دولة إسلامية متكاملة الأركان، وهو موقف أدى في النهاية إلى الحكم عليه بالإعدام في

عام ١٩٦٦.

لذلك، فإن حسن البنا وسيد قطب، وكلاهما ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين، إنما يرمزان إلى طائفتين سيطرتا على حركة الإحياء الإسلامي أو الإسلاموية الجديدة منذ خمسينيات القرن الماضي، وهو التيار التدريجي الانتخابي، مقابل النهج الثورى الإرهابي.

كانت المملكة العربية السعودية التي تأسست بعد ظهور حركة الإخوان المسلمين بوقت وجيز، كانت أول دولة عربية تقيم وجودها على أساس الدين الإسلامي. وكانت السعودية بمثابة الملجأ الآمن للإسلاميين، أو لعناصر الجركة الإسلامية المضطهدين في ربوع العالم العربي، ولم يكن للسعودية هذه القدرة الجاذبة بوصفها المخزون للطاقات والقدرات في المنطقة، إلا بعد الإنتاج المفاجئ والهائل من النفط الذي أتاح لها أن تنشر منهجاً أو رؤيتها الخاصة للإسلام السُنى المسمى بالسلفية أو التيار السلفي أو «الوهابية» – المذهب الوهّابي– منذ أواخر الستينات فصاعداً.

الاختلافات المذهبية أو العقائدية :-

أن ما يثير الخلط والاضطراب فعلاً أن كل شكل من أشكال الإسلام السياسي إنما يدعى أنه قد تأثر بالحركة السلفية، لكنه ثمة اختلاف حتى ما يعنيه هذا المصطلح في واقع الأمر.

وفي أعقاب استقلال دول مثل مصر وتونس والمغرب، فإن علماء الإسلام التابعين لمؤسسة الحكم كانوا فيما يقدر بعض المحللين لا يتمتعون بالقدر الكافي من الحرية، ومن ثم فإن الحركة السلفية بدأت في الانتشار في العالم العربي ليس فقط لأن المملكة العربية السعودية قد انخرطت بشكل إيجابي في الدعوة لهذا المذهب، ولكن لأن المجال العقائدي قد ترك خالياً أو خاوياً من أي اتجاه آخر.

والسلفية ليست بالضرورة حركة تتصف بالتشدد، فهي اتجاه فكرى يدعو للعودة إلى صورة الإسلام النقي أو صورته كما كان يمارسه صحابة رسول الله

(صلى الله عليه وسلم) فكلمة السلف إنما تعني الأسلاف أو الأجداد، والسلفية هذه إنما يمارسها سكان السعودية والإمارات، وهي تتأثر تأثراً قوياً بالاعتقاد بأن طاعة ولي الأمر (طاعة السلطة) هي الأصل والأساس.

أما دعاة «السلفية الثورية» (الذين يعتبرون أنفسهم هم السلفيون بحق) يخالفون هذا الرأي ولا يرون في كافة الحكومات الحالية القائمة، إلا أنها حكومات كافرة أو غير إسلامية، ومن ثم فهي أهداف شرعية لمحاربتها [1].

أما الإسلاميون ممن يسمون بالإسلاميين الداعيين بالأخذ بالنظام الانتخابي، شأنهم شأن الإخوان المسلمين فأنهم يتعاطفون مع الخطاب السلفي عن الإحياء الإسلامي، فإن منهجهم التدريجي كان يعني عملياً تقديم بعض التنازلات بالنسبة لقضايا معينة مثل المساواة بين الجنسين، قضية التعددية السياسية، وإن كان معظم السلفيين يرفضون مثل هذه الحلول الوسط على أساس أنها تناقض المبادئ الإسلامية.

ولعل هذا يفسر السبب في أن زعيم تنظيم القاعدة الظواهري قد وضع كتاباً كاملاً يدين فيه جماعة الإخوان المسلمين لرضوخها للقيادة المصرية منذ نشاطها الأول.

إن كان التأييد الفعلي للظواهري مؤخرا لتنظيم الإخوان المسلمين (وهو ما ينُم عن سلوك متناقض) بعد الإطاحة بالرئيس المعزول محمد مرسي، ليس إلا مجرد حركة تكتيكية.

أما الحركة الإسلامية الشيعية (الإسلاموية الشيعية) فهي لا تنطوي على مثل هذه الأفكار، أو المناقشات العقائدية، وهي لا تتحدى الحركة الإسلامية الثورية، التي انقلبت إلى سلطوية شمولية في إيران، ومع ذلك فإن للحركة الإسلامية

(1) GAUB F. 2014. *Islamism and Islamists: a very short introduction.* Brief. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.iss.europa.eu/publications/detail/article/ islamism-and-islamists-a-very-short-introduction>

الشيعية ممثلين سواء في الاتجاهات الثورية أو الاتجاهات الأخرى التي تأخذ بالنظام الانتخابي.

التيارات الثلاثة الرئيسية:-

أبناء الثورة «أو دعاة الثورة والثوريون»:-

ترسخت وتجذرت الفكرة الكامنة بأن حركة الإحياء الإسلامي لن تنطلق إلا من خلال الثورة، وذلك منذ عقد السبعينات(*).

لقد كشفت الهزيمة التي منيت بها مصر أمام إسرائيل عام ١٩٦٧ عن النقائص والثغرات في دعوة القومية العربية المنافس الأول للحركة الإسلامية، كذلك فإن الحركة الإسلامية الثورية الشيعية عام ١٩٧٩ أسقطت نظام الحكم القائم في إيران، إذ أن آية الله الخوميني أعلن السيطرة الإيرانية على كافة المسلمين (على الرغم من أن إيران لا تمثل إلا دولة شيعية في الوقت الذي يمثل المسلمون السُنة ٩٠٪ من السكان المسلمين في العالم) كما دعا صراحة إلى الإطاحة بالنظم الملكية الخليجية، لكن الحركة الإسلامية الثورية السُنية، برغم اختلاف المناهج العديدة، قد استلهمت النموذج الناجح في إيران، بل أن إيران كثيراً ما قدمت الدعم المالي لهذه الحركة الإسلامية الثورية السُنية (ينطبق هذا القول على دعم إيران بالمال

(*) (والخطأ المنهجي الفادح في تحليل الباحثين أنها لم ترصد أو تتبع ممارسات «التنظيم السري»(**) لحركة الإخوان المسلمين منذ نشأتها، وارتكابها لعمليات اغتيال سياسية كبرى، ثم دعوة سيد قطب الصريحة لانتهاج سبيل العنف في التغيير، فضلاً عن محاولات وجرائم العنف (الحرق-التدمير-القتل-الاغتيال-النسف-قتل المدنيين الأبرياء والجنود ورجال القضاء والشرطة والجيش في سيناء والقاهرة وحدود مصر الشرقية والغربية) وعلاقاتها المشبوهة الموثقة بالأدلة المادية بالتنظيم العالمي للإخوان المسلمين، ثم تتذاعى مزاعم اتصاف الحركة «بالسلمية»).

(**) انظر في رصد تطورات تاريخ حركة الإخوان المسلمين، خاصة ممارسات وأعمال العنف والإرهاب أحدث التقارير القانونية والجنائية لمؤسسة «بيد فورد» الإنجليزية والصادر في إبريل ٢٠١٥ في لندن ويحتوي على فصلين كاملين عن علاقة الإخوان المسلمين بالتنظيمات الإرهابية -القاعدة وداعش وانتشارهم في أوروبا والدول العربية ومصر من خلال خلايا التنظيم العالمي.

والسلاح لحركة حماس في قطاع غزة).

وبينما كان الخطاب الصادر عن إيران يثير المخاوف في نفوس حكام الدول المجاورة، فإن المحاولات الفعلية للإطاحة أولاً بالنظام السعودي عام ١٩٧٩، ثم بالحكم في البحرين عام ١٩٨١، قد أكد أن الحركة الإسلامية الثورية (سواء كانت سُنية أو شيعية)، هذه الحركة إنما تُمثل تهديداً حقيقياً لنظم الحكم العربية، إذ اغتالت حركة الجهاد الإسلامي الرئيس المصري «أنور السادات» عام ١٩٨١ خلال العرض العسكري، ثم بدأت جماعات أخرى من نفس النوعية والاتجاه تتشكل في الجزائر وفي الأراضي الفلسطينية وفي لبنان.

لقد اختارت الحكومات العربية ثلاثة أساليب رئيسية للتصدى للحركة الإسلامية الثورية، إما سياسة القمع، أو سياسة الانخراط في حرب كلمات مذهبية ضد إيران، أو استقطاب بعض الجماعات الإسلامية الأخرى التي تعتبرها جماعات معتدلة، أما الأسلوب الرابع فقد ظهر بعد الغزو السوفيتي لأفغانستان عام ١٩٧٩، إذ أتاح فرصة ثمينة لتشجيع الشباب واجتذاب الملتزمين بالحركة الثورية الإسلامية، واستخدام السلاح ضد الاحتلال الشيوعي لبلاد المسلمين.

لكن التعلق بالأمل بأن هذه الفكرة وأولئك الرجال مثل «أسامة بن لادن» سوف تزول وتختفي في جبال أفغانستان قد تأكد أنه أملٌ زائف، فالحركة الإسلامية الثورية قد ازدادت قوة بعد الانسحاب السوفيتي من أفغانستان عام ١٩٨٨، ووصول القوات الأمريكية إلى شبه الجزيرة العربية في أعقاب غزو العراق للكويت، ونبذ منظمة التحرير الفلسطينية لسياسة العنف، وهو ما أدى إلى ظهور تنظيم حماس عام ١٩٨٧، إذ بدأ العائدون من أفغانستان في التدريب في معسكرات في بعض الدول مثل السودان واليمن والصومال، ثم إقامة قاعدة بيانات من المتطوعين ممن تجمعوا وحضروا إلى أفغانستان (تشير الباحثة إلى اسم تنظيم القاعدة وهو مصطلح باللغة العربية أصلاً)، وهو المُسمى الذي أعطى لجماعات المتطوعين الذين استقطبتهم الأجهزة السرية الأمريكية.

إن الهجمات الإرهابية للحركة الإسلامية الثورية، بما في ذلك التفجيرات الانتحارية أصبحت ظاهرة عالمية منذ عام ١٩٨٨ فصاعداً، إذ أن الجماعات من أمثال القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم بيت المقدس، وتنظيم أنصار الشريعة وغيرهم تستخدم الإرهاب وبشكل مُنظم في محاولة زعزعة الحكومات وإشعال الانتفاضة بين الشعوب الإسلامية ضد حكامهم، وهي تختلف فيما بينها في الأساليب فبينما تسعى القاعدة لضرب العدو البعيد (مثل الولايات المتحدة وحلفائها) فإن «تنظيم الدولة الإسلامية» ينقل الحرب إلى العدو القريب، بدء من الحكومات العربية العلمانية، حتى أصحاب الديانات الأخرى، ومثل هذا الاختيار التكتيكي، فربما تحدده مسائل عملية لا الاعتبارات الأيديولوجية.

وبرغم الدعاية الهستيرية الأخيرة حول «الحركة الإسلامية الثورية السُنية»، فمن الواضح أن تلك الجماعات قد فشلت في الإيحاء باندلاع أي انتفاضة كان تسعى إليها، وسواء في الجزائر أو في العراق أو في البوسنة أم في السعودية، فإن الحركة الإسلامية الثورية هذه لم تفلح مطلقاً في أن تحصل على أي دعم أو مساندة دائمة أو على نطاق واسع. وهي في هذا الصدد تتناقض تناقضاً صريحاً مع الثورة الإيرانية، ذلك الحدث الجماهيري الذي حظى بدعم شعبي واسع [1].

أما الجماعات الإسلامية الداعمة للنهج الانتخابي، وهي أقل شهرة من العناصر الإسلامية الثورية، وهي خلاف الجماعات التي سارت على خطى «حسن البنا» وأسلوبه في عملية «الأسلمة» التدريجية للمجتمع -كما يُقال- هذه الجماعات ظهرت على المشهد السياسي منذ أواخر السبعينات فصاعداً.

وقد حدث أول ما حدث في السودان من دخول «الجبهة الإسلامية القومية» National Islamic Front في البرلمان عام ١٩٨٨، كذلك فإن حزب الله وميلشياتها الشيعية، الذي نشأ عام ١٩٨٤ بدعم من إيران فقد شارك في الانتخابات

(1) GAUB F. 2014. *Islamism and Islamists: a very short introduction.* Brief. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.iss.europa.eu/publications/detail/article/ islamism-and-islamists-a-very-short-introduction>

اللبنانية منذ عام ١٩٩٢، لكن جماعة الإخوان المسلمين حتى وإن كانت محظورة رسمياً، فقد تقدمت بمرشحين أفراد لشغل المناصب السياسية في مصر منذ عام ١٩٨٤، أما تنظيم حماس، امتداد الإخوان المسلمين، فقد فاز في الانتخابات عام ٢٠٠٥، كذلك فإن الحزب التركي «حزب العدالة والتنمية» AKP الذي تأسس عام ٢٠٠١ فقد حقق أغلبية عام ٢٠٠٢، وظل في الحكم منذ ذلك الوقت.

وفي العراق أيضاً، فإن عشرات الأحزاب الإسلامية، سواء الشيعية منها والسُنية(*)، فقد سيطرت على المشهد السياسي بعد الإطاحة بصدام حسين عام ٢٠٠٣.

برغم ذلك فقد حدث السقوط أو الإطاحة بحكومتي تونس ومصر ذات الأحزاب الإسلامية السُنية والمزودة ببرامجها الضرورية للوصول للسلطة، في تونس نجد حزب النهضة (وهو يمثل الإخوان المسلمين)، قد فاز بنسبة ٣٧٪ من الأصوات في أول انتخابات حرة تجري في تونس. وفي مصر، شاركت ستة أحزاب إسلامية في انتخابات عام ٢٠١١ التي فاز فيها حزب الحرية والعدالة التابع للإخوان المسلمين بنسبة ٣٤.٩٪ وفاز منافسه الانتخابي «حزب النور» بنسبة ٢٥٪، أما محمد مرسى مرشح الإخوان المسلمين عندئذ أصبح رئيساً لمصر عام ٢٠١٢ بنسبة ٥١.٧٣٪ من الأصوات(*).

ومع أن هذه الأحزاب كلها تشترك في هدف سياسي أكبر، فهي رغم ذلك تختلف حول المضمون وحول الاستراتيجية، أما حزب النور في مصر فقد انضم للتحالف ضد الإخوان المسلمين برغم مشاركتهما معاً في الخلفية الإسلامية، وذلك لأن جماعة

(*) انظر في تقرير لمركز «وودرو ويلسون» الأميركي في واشنطن نبذة موجزة عن تاريخ وتطور أهم الأحزاب والجماعات المتأسلمة في البلاد العربية لاسيما في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ (بخلاف حزب الإخوان المسلمين «الحرية والعدالة» ص١٠-١٤ (الإخوان المسلمين – النور – البناء والتنمية – الوسط – الأصالة – الفضيلة – الإصلاح والنهضة).

(*) تعاظمت حركة الرفض والاحتجاج منذ ٢٠١٢ حتى نهاية العام خاصة بعد الإعلان الدستوري (لمرسي) الذي أعطى فيه لنفسه صلاحيات مطلقة أدت في النهاية إلى انتفاضة مليونية شعبية في ٣٠/٦/٢٠١٣م دعمها الجيش المصري فأطاحت بحكم مرسي.

الإخوان المسلمين في رأيهم متطرفة في مرونتها، في بعض المسائل مثل السماح للمرأة والمسيحيين بشغل المناصب، كما أن موقفهم تجاه إيران مفرطاً في المرونة، ومتمشياً مع آراء حسن البنا. وذلك على النقيض التام لتنظيم الدولة الإسلامية، فإن الإخوان المسلمين لم يعملوا عندئذ على إقامة دولة تشمل كل المجتمع الإسلامي، وإن كان البنا يُحبذ انتهاج طريق الدولة الإسلامية الشاملة، ولكنه كان يتقبل الوضع القائم في مصر.

لكن كثيراً من الريبة والشكوك كانت تحيط بالاتجاه الإسلامي الداعي لتطبيق الأسلوب الانتخابي، ويعود تفسير ذلك جزئياً إلى أن بعض ممثلي هذا الاتجاه كانوا قد بدءوا مسيرتهم لحركات ثورية، مثل «حماس» في الأراضي الفلسطينية و«حزب الدعوة» في العراق، و«حزب الله» في لبنان، أو أنهم في نهاية المطاف لجئوا إلى استخدام العنف (مثل الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر).

لكنه بعد أن تصل الأحزاب الداعية للأسلوب الانتخابي للحكم، كان سجل إنجازاتها مختلطاً بين السلب والإيجاب. فالجهة القومية في السودان لم تدعم فقط الحكومة المتسلطة، بل وتدعيم التضييق المتشدد للشريعة، أما حزب الدعوة في العراق، فقد اتسم بتياراته المذهبية الانشقاقية في العراق، أما حزب النهضة التونسي فقد التزم بنجاح بنظام التعددية السياسية.

أما محمد مرسي –الرئيس السابق المعزول– فقد أصدر مرسوماً دستورياً عام ٢٠١٢ لمنحه سلطات مطلقة، مما أثار المخاوف من قيام نظام حكم إسلامي غير ديمقراطي في مصر، وينسف كل التصريحات السابقة للإخوان المسلمين الداعية لمجتمع تعددي/ ديمقراطي، وهو ما أدى في النهاية –كما سبق الإشارة إلى الموجة الثانية للثورة ضد حكم الإخوان المسلمين وسقوط حكم محمد مرسي في ٣٠/ ٦/ ٢٠١٣.

ثالثاً: نظم الحكم القائمة:-

أما في الوقت الحاضر، فليس ثمة سوى عدد ضئيل من الدول التي تكاد تقترب من نموذج «الدولة الإسلامية»، وبخلاف المملكة العربية السعودية وإيران، فقد ظهرت

حكومة إسلامية في أفغانستان (١٩٩٦-٢٠٠١) وينطبق ذلك إلى حد ما في السودان منذ عام ١٩٨٩، كذلك فإن شرعية الحكم في كل من السعودية وإيران تعتمد على شكل من أشكال الحكم الإسلامي أو التيار الإسلامي، حتى وإن كانت في جوهرها حكومات «سلطوية»، أما السعودية فقد أعلنت أن فرض الجهاد على أرضها غير مشروع (من جانب الجماعات الإسلامية)، وقالت أن نظامها السياسي متفق كل الاتفاق مع العقيدة الإسلامية، ومن ثم فلا حاجة للانتخابات التعددية السياسية، كذلك في منطقة الخليج فإن النظام السياسي في إيران ينطلق من ويعتمد على سيطرة علماء الشيعة.

أن وجه الاختلاف بين الدولتين، أو مظاهر الامتداد للنظام الإيراني الثورى الانتخابي، مثل حزب الله، تُقِر وتقبل بالنظام السلطوي الشمولي، أما التيار الثورى السُنى والتيار الإسلامي الانتخابي، فيتحدى السعودية سواء عن طريق العنف أو بطرح بديل سياسي، على أن السعودية، وإن اختلفت أيديولوجياً مع إيران، فالجناحان يعكسان خطاب إيران الداعي للتغيير، الأمر الذي أثار مخاوف السعودية من العناصر السنية الداعية للتغيير والمنافس الجيوبوليتيكي لتلك العناصر وإن كان بعض تلك المخاوف قد لا تكون بلا أساس بسبب اختلاف الأهداف السياسية بين التيارين الإسلاميين الثوريين، بين السُنة والشيعة في سوريا، والعراق، والأراضي الفلسطينية وفي لبنان.

كذلك فإن السعودية في محاولة منها لوقف التيارين الإسلاميين، الثورى والانتخابي، فقد تراجعت عن بعض مواقفها السابقة وانتهجت خطاً متشدداً وقد أعلنت مؤخراً أن كلا من حزب الله والإخوان المسلمين تنظيمان إرهابيان، على الرغم من أن السعودية كانت قد منحت حق اللجوء لقيادات الإخوان المسلمين منذ عدة عقود.

كذلك فإن السعودية وإن كانت قد ساندت الجماعات الإسلامية في سوريا في الحرب ضد بشار الأسد، لكنها انضمت للتحالف الدولي في حملة القصف ضد عناصر تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

وبالإضافة لذلك، فقد بعثت الرياض إلى البحرين عام ٢٠١١ بقوات لاحتواء

حركة الانتفاضة الشعبية (ذلك طبقاً لرواية الباحثين وإن كان التدخل السعودي العسكري قد تم بدعوة من الحكومة البحرينية الشرعية) وطبقاً لميثاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية (المؤلف) والتي اتهمت السعودية إيران بأنها تقف وراءها.

على أنه الأهم من ذلك، تقوم السعودية بالدعم المالي للحكومة الجديدة في مصر، من أجل الحفاظ على الاستقرار في بلد ظل طويلاً وتقليدياً هو محور الإسلام السياسي.

فقصارى القول في نهاية المطاف أن الحرب الجارية حالياً حتى وأن تأثرت بالخطاب العقائدي أو المذهبي، فيما بين الأجنحة والتيارات الإسلامية الثلاثة، فهي حرب تعتبر في المقام الأول حرباً وصراعاً على السلطة السياسية [1].

الخلفية الإيديولوجية لتنظيم الدولة الإسلامية

يرى كثير من الباحثين والخبراء المتخصصين أن الدولة الإسلامية (داعش) مثلها مثل «القاعدة» على الرغم من وجود تباين بينهما ليست إلا حركة في الفكر السياسي الإسلامي تعرف باسم «السلفية الجهادية» Jihadi Salafism أو اختصاراً «بالفكر الجهادي» والسلفية الجهادية عبارة عن حركة عقائدية متميزة في الإسلام السُنى لا تشمل فقط الجماعات المتشددة فحسب، بل تشمل شبكة عالمية من المفكرين والمواقع العنكبوتية، والمنافذ الإعلامية والعديد من الأنصار ووسائل الاتصال الاجتماعي، هذا الشكل من أشكال تنظيم «الدولة الإسلامية» للسلفية الجهادية يستند إلى قواءة متطرفة للشريعة الإسلامية، تتصف بالتشدد في قراءة النص المترسخة في التفكير الديني ما قبل الحداثة، ثم طورها جمعُ من العلماء في المؤسسات الدينية.

تنظيم الدولة الإسلامية الذي نشأ أول ما نشأ عام ٢٠٠٦ كإحدى توابع تنظيم

(1) GAUB F. 2014. *Islamism and Islamists: a very short introduction.* Brief. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.iss.europa.eu/publications/detail/article/ islamism-and-islamists-a-very-short-introduction>

القاعدة، فقد اعتنق مؤسسو التنظيم أفكاراً شديدة العداء للمذهب الشيعي، وتطبيقاً شديد التطرف للشريعة الإسلامية، وهذه الجماعة مدفوعة بعقائدها قد تحولت من مجرد «دولة ورقية» أو دولة على الورق فحسب، غير ذات شأن إلى شكل « الحركة الجهادية العالمية» [1].

لكن تحالف الحملة العسكرية ضد التنظيم سوف يساعد على دعم أسس وعقائد «الدولة الإسلامية»، وذلك بالترويج والتأكيد للأفكار الأصولية مثل القول بأن أهل السُنة يتآمرون مع الولايات المتحدة والحكام العرب «العلمانيين» للحد من «القوى السُنية» في الشرق الأوسط، ويدعو الخبراء حكومات المنطقة بأخذ زمام المبادرة في التصدى لتنظيم الدولة الإسلامية بالعمل على تفكيك وهدم أيديولوجية العنف وتآكل شرعية أي مزاعم لها ودعاويها عن إقامة الدولة. ويجمع الخبراء تقريباً على أن ما يطلق عليه «الدولة الإسلامية» أو ما يطلق التنظيم على نفسه باسم «الدولة الإسلامية» إن هي إلا حركة متطرفة استحوذت على مساحات من الأرض غرب العراق وشرق سوريا، سعت من خلالها إلى إقامة دولة في تلك الأراضي التي يقطن فيها حوالي ستة ملايين ونصف مليون نسمة، على أنها انشقت عن تنظيم أسامة بن لادن (القاعدة) ثم تطورت ليس لمجرد استخدام الأساليب الإرهابية والثورية، بل استخدام الأساليب التقليدية المتمثلة في الميليشيات المنظمة.

وكان تنظيم الدولة الإسلامية عام ٢٠١٤ قد استولى على مساحات من الأرض في قلب العراق في المناطق السُنية، بما يشمل مدن الموصل وتكريت، فإذا به يعلن نفسه «دولة الخلافة» التي تتمتع بسلطات سياسية ودينية مطلقة على كافة المسلمين في العالم.

(1) BUNZEL C. 2015. *From Paper State to Caliphate: The Ideology of the Islamic State*. Center for Middle East Policy at Brookings. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.brookings.edu/~/media/research/files/papers/2015/03/ideology-of-islamic-state-bunzel/the-ideology-of-the-islamic-state.pdf>

أما مشروع بناء الدولة الذي تدعمه فهو يتسم بأقصى درجات العنف أكثر مما يسعى لبناء مؤسسات الدولة ذاتها، ولقد أثارت عملية ذبح ونحر رقاب الرهائن الغربيين وغيرهم من الرهائن، والممارسات الاستفزازية التي انتشرت من خلال تسجيلات الفيديو وسائل التواصل الاجتماعي، أثارت هذه العمليات كلها الرأي العام في الولايات المتحدة وأوروبا، فطالب بالتدخل العسكري في الوقت الذي اتخذ فيه التنظيم أسلوب العنف الجماعي ضد السكان المحليين بمبررات مستمدة من الاستشهاد بأقوال الرعيل الأول من أصحاب رسول الله ﷺ واتخذ التنظيم هذا الأسلوب أداة لإحكام سيطرته على الأراضي التي استولى عليها، لكن النجاحات والانتصارات الميدانية التي روجت لها صحافة الغرب كانت قد اجتذبت الآلاف من المجندين والعناصر الأجنبية، وهو الأمر الذي أثار هواجس أجهزة الاستخبارات الغربية، فقادت الولايات المتحدة حملة جوية في العراق وسوريا للتصدى لاختراقات الدولة الإسلامية، كما تحالفت قوات الأمن العراقية مع الميليشيات الشيعية للتصدى لعناصر التنظيم ودحرها، بيد أنه في الوقت نفسه، إذا بجماعات متطرفة من شمال إفريقيا وغربها إلى جنوب آسيا تعلن عن ولائها لتنظيم الدولة الإسلامية [1].

ما هي الأصول والجذور التي نشأ منها هذا التنظيم

الجماعة التي تطلق على نفسها مصطلح «الدولة الإسلامية» تتبع أصولها إلى الأحداث التي أعقبت الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، فقد قام المتطرف الأردني «أبو معصب الزرقاوي» بضم جماعته التي تدعى جماعة التوحيد والجهاد إلى تنظيم القاعدة، وأطلق عليه اسم «تنظيم القاعدة» في العراق. وقد استهدف تنظيم الزرقاوي قوات الولايات المتحدة وحلفائها و«المتواطئين» معها، وسعى إلى جر الولايات المتحدة للتورط في الحرب الأهلية بالهجوم على الشيعة

(1) LAUB Z., Masters J. 2015. *The Islamic State*. Council on Foreign Relations. Pp. 1-6. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.cfr.org/iraq/islamic-state/p14811>

وأماكنهم المقدسة، بما في ذلك ضريح الإمام (العسكري) عام ٢٠٠٦، واستثارتهم واستفزازهم للانتقام من السُنة في العراق، لكن الزرقاوى لقى مصرعه في إحدى الضربات الجوية في ذلك العام.

كذلك فظهور التنظيم المسمى «باليقظة» المدعوم أمريكياً أو باسم تنظيم «أبناء العراق» وتحالفاته، فقد أضعف من تنظيم القاعدة، إذ أن عناصر القبائل السنية تصالحت مع رئيس الوزراء والحكومة الشيعية «نورى المالكي»، وأطلق حلفاء الزرقاوى أسماء جديدة على تنظيم القاعدة فسماها «الدولة الإسلامية في العراق»، ثم حولها بعد ذلك إلى «الدولة الإسلامية في العراق والشام ISIS.

أي أنه كان يقصد مساحات الأراضي الممتدة إلى شرقي المتوسط أي بما يعكس الطموحات الزائدة بعد أن خلقت أحداث الانتفاضة في سوريا عام ٢٠١١ الفرص لتوسع تنظيم القاعدة، ويعرف أنصار هذا التنظيم تلك الجماعة باسم «الدولة» أما خصوم هذا التنظيم فيطلقون عليه اسم «داعش» وهي الحروف العربية الأولى لاسم «دولة إسلامية في العراق والشام» التي تقابل نفس الحروب باللغة الإنجليزية.

كان الزعيم الحالي لتنظيم الدولة الإسلامية المسمى نفسه باسم «الخليفة» (وهو أبو بكر البغدادي) قد أمضى بعض الوقت في السجون العراقية التي تديرها الأجهزة الأمريكية، فإذا بالخلايا التي تم تنظيمها داخل تلك السجون مع فلول حزب البعث القومي العلماني المحظور والموالي لصدام حسين تشكل جزء من صفوف وأعضاء تنظيم الدولة الإسلامية.

كيف توسع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا

أدى التهميش السياسي للسنة في العراق وسوريا إلى خلق فراغ استغله تنظيم الدولة الإسلامية، ففي العراق جرى إقصاء للأقلية السُنية في السياسات الداخلية بعد أن أطاحت الولايات المتحدة بصدام حسين وهو الزعيم السُنى في عام ٢٠٠٣، أما في سوريا فإن حرباً أهلية اندلعت عام ٢٠١١، فوضعت الأقلية العلوية

الحاكمة، وهي فرع ثانوي من فروع الشيعة ضد المعارضة السنُية، الأمر الذي استثار عنفاً طائفياً في سوريا، وفي العراق دعم المالكي رئيس الوزراء سلطاته مع انسحاب القوات الأمريكية من العراق عام ٢٠١٠، بأن مارس بما عُرف باسم السياسات الانشقاقية أو السياسات التي تقضي بالعراق إلى التفتت والانقسام حيث أقصت الخصوم المنافسة له من أهل السُنة، ومنح الشيعة مزايا لا حد لها.

كذلك فقد تبعثرت مجالس تنظيم «اليقظة» إذ رفض نور المالكي رئيس الوزراء ضم العديد من رجال ميليشياتها في صفوف القوات الأمنية، وهي العملية الاندماجية التي كانت تدعو لها الولايات المتحدة، بل وقام «المالكي» باعتقال قادتها وفي عام ٢٠١٣ قامت قوات الأمن بقمع احتجاجات واسعة، وهو ما عمق إحساس الطائفة السُنية بالاضطهاد.

قام المالكي بعملية تطهير للضباط المنافسين، فإذا بهذه السياسة التي ضاعف من أثرها ما أصاب القوات المسلحة العراقية من ظاهرة الفرار من الخدمة، وظاهرة الفساد، هذه السياسة أدت إلى انهيار القوات المسلحة العراقية، وإذا بقوات تنظيم الدولة الإسلامية تجتاح مدينة «الموصل» ثاني كبرى المدن العراقية في يونيو ٢٠١٤.

أما في سوريا، فإن انتفاضة عام ٢٠١١ قد ساعدت على توسع الدولة الإسلامية أيضاً، ولما بدأت سيطرة المتطرفين على مساحات الأراضي شمال وشرقي سوريا، واجتاحت القوات ذات القدرات المتواضعة، فإذا بالرئيس الأسد يبرر شن حكومته حملة ضد الإرهابيين، وهو الوصف الذي طبقه الأسد على كافة قوى المعارضة، من كافة الاتجاهات والأشكال. بل أن مدينة «الرقة» والواقعة شمال سوريا غالباً ما يُطلق عليها العاصمة الفعلية لتنظيم الدولة الإسلامية، فقد أنشأ التنظيم بعض المؤسسات الجديدة (القضائية والشرطية والاقتصادية) وعززت مؤسسات أخرى (التعليم-الصحة-البنية الأساسية) لتوفّر للسكان الخدمات والتحكم وللسيطرة عليهم.

كذلك فتنظيم الدولة الإسلامية بعد التوسع السريع في العراق في الجزء الأكبر من عام ٢٠١٤، يبدو أنه قد وصل إلى منتهى قدراته عندما اصطدم بالأغلبية الكردية والمناطق الشيعية العربية، حيث واجه مقاومة أشد من القوات العراقية، والسكان المحليين، وتعرض للضربات الجوية الأمريكية، وعندئذ أخفق المتطرفون من عناصر التنظيم في التقدم نحو بغداد أو نحو عاصمة الأكراد، مدينة إربيل [1].

والسؤال المطروح هو ما إذا كان تنظيم الدولة الإسلامية يمثل خطراً يتجاوز ما وراء العراق وسوريا ؟

أثار إعلان الدولة الإسلامية «لدولة الخلافة» كثيراً من الهواجس بسبب أطماعها بالاستيلاء على المزيد من الأراضي واغتصاب إدارتها التي لن تقف عند حد، فإذا بالمتطرفين في مصر وليبيا ونيجيريا وباكستان وأفغانستان يعتنقون أفكار التنظيم ويدينون بالولاء للخليفة (أبو بكر البغدادي).

أن الصراعات الدائرة في كل من سوريا والعراق قد استقطبت المقاتلين بالآلاف من الأفراد، وأثارت أجهزة الاستخبارات في الشرق الأوسط، وفي دول الغرب، المخاوف من أن مواطنيها الذين انضموا إلى صفوف المقاتلين في العراق وسوريا سوف يعتنقون الفكر المتطرف ثم يستخدمون جوازات سفرهم لشن الهجمات داخل بلدانهم حتى أن رئيس جهاز وكالة الاستخبارات الأمريكية والمخابرات القومية «جيمس كلابر» قدر العدد في فبراير ٢٠١٥ بأنه أكثر من ثلاثة عشر ألف مقاتل أجنبي قد انضم إلى الجماعات المتطرفة المناهضة للحكومات، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية في روسيا، أكثر من ٣٤٠٠ أو أكثر من عشرين ألف متطرف سُنى أجنبي من الدول الغربية (تتراوح تقديرات مجموع القوات التابعة للتنظيم ما بين ٣٠ ألف إلى ١٠٠ آلف مقاتل).

(1) LAUB Z., Masters J. 2015. *The Islamic State*. Council on Foreign Relations. Pp. 1-6. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.cfr.org/iraq/islamic-state/p14811>

وثمة سبب أخير يثير المخاوف، وذلك هو خط الحدود ما بين تركيا وسوريا الممتد مسافة خمسمائة ميل، حيث تسلل منه المقاتلون الأجانب وانخرطوا في الصراع، وقد احتفظت تركيا بحدودها مفتوحة إذا أنها كانت تسعى للإطاحة بالرئيس الأسد، لكن تنظيم الدولة الإسلامية حشدت جماعات المعارضة المسلحة ودفعت بها إلى الحدود التركية حتى تصاعدت الضغوط الدولية على تركيا لإغلاق هذه الحدود. وفي سبتمبر ٢٠١٤، فوض مجلس الأمن الدول الأعضاء لاتخاذ التدابير للحد من انتقال وتحركات المقاتلين الأجانب، ومع ذلك يرى بعض المحللين أن خطر المقاتلين الأجانب العائدين إلى بلدانهم وشن الهجمات داخلها، هو خطر مبالغ فيه، إذا لم تحدث في مارس ٢٠١٥ سوى عمليتان فقط للهجوم داخل أوروبا الغربية، وكانت ذات صلة بتنظيم الدولة الإسلامية، وربما قام بالعمليات بعض لمتعاطفين الأفراد دون أي تكليف أو تأييد من قيادات هذا التنظيم.

يبقى السؤال الثاني الأهم، ما هي الاستراتيجية الأمريكية أو الدولية ولنقل العربية في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية

عملت إدارة الرئيس «أوباما» على تشكيل تحالف يضم حوالي ستين دولة تهدف إلى زعزعة دعائم تلك «الدولة» ثم تمكين تلك الدول المتحالفة من دحر تنظيم الدولة الإسلامية في نهاية المطاف، ويضم ذلك التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، وعدداً من الدول العربية السُنية، ويحلول منتصف عام ٢٠١٥ (مايو ٢٠١٥)، كان ذلك التحالف قد قام بما يقرب من أربعة آلاف ضربة جوية، وقد تكفلت الولايات المتحدة بأربعة أخماس تلك الضربات، وفي العراق قامت الولايات المتحدة بنشر حوالي ثلاث آلاف من الأفراد العسكريين وقامت بتسليح عناصر «البشمركة» شبه العسكرية، وتولت قيادة الضربات الجوية ضد قوات الدولة الإسلامية، لذلك ويحلول مارس ٢٠١٥، كان التحالف قد قام بحوالي ١٥٠٠ ضربة جوية، منها ٧٠٪ بواسطة القوات الأمريكية، أما الميليشيات الشيعية، فقد تولى في نفس الوقت الجزء الكبير من القتال البري وما ينطوى ذلك

من تعويض للواجبات المنوط بها الجيش العراقي نفسه، وكذلك قامت الميليشيات المدعومة من فيلق الحرس الثورى الإيراني بدور حاسم في العراق في التقدم خلال مارس ٢٠١٥، وذلك لطرد قوات تنظيم الدولة الإسلامية من مدينة «تكريت»، هذا بالإضافة لهذه الميليشيات، فإن مجموعة أخرى من عناصر الميليشيات المنخرطة في القتال ضد هذا التنظيم كانت موالية للزعيم الديني الوطني «مقتدى الصدر» الذي حارب ما يُسمى «بجيش المهدي» الخاضع له القوات الأمريكية في مستهل عهد الاحتلال الأمريكي للعراق.

كانت الإدارة الأمريكية تصر على تخلى رئيس الوزراء «نورى المالكي» عن الحكم وأن يحل محله أحد الساسة ممن ينأون بأنفسهم عن أسلوب الاستقطاب الطائفي بين السُنة والشيعة، وذلك كشرط أمريكي مسبق لتقديم المعونة العسكرية، لذلك فقد تعهد خليفته في الحكم «حيدر العبادي» رئيس وزراء العراق الجديد بأن يمارس سياسات أكثر احتواء لكل الطوائف السُنية والشيعية معاً، وأن يدمج الميليشيات الشيعية المتحالفة مع القوات العراقية تحت سيطرة الدولة، بيد أن الجماعات الحقوقية تزعم أن تلك الميليشيات قد طردت واختطفت وقتلت السكان السنة وسكان الأحياء ذات الأعداد المختلفة المذهبية من السكان في أعقاب العمليات التي استهدفت اقتلاع جذور العناصر المتشددة من تنظيم الدولة الإسلامية، لكن «مقتدى الصدر»، وهو لم يعترف بهذه المساوئ والانتهاكات كلها، أمر بالتجميد المؤقت لنشاط الميليشيات الخاضعة لقيادته، ولما كانت قوات هذا التنظيم تقاتل بهدف السيطرة على محافظة الأنبار، ذات الأغلبية السُنية، كانت الولايات المتحدة، فيما نقلته التقارير، تقف موقف المعارضة من نشر أي جماعات شيعية شبه عسكرية للتصدى لها، إذ كانت واشنطن تعتقد أنها سوف تؤجج المشاعر والتوترات الطائفية وظاهرة الإقصاء السُنى عن الدولة، وهو ما يزعزع أركان الحكم ومؤسساته.

لكن الحكومة المركزية في العاصمة بغداد كانت تقاوم المطالب بتسليح القبائل السُنية في محافظة الأنبار، إلى أن زعمت تلك الدولة الإسلامية أنها قد اجتاحت

الرمادي، العاصمة الإقليمية لتلك المحافظة في منتصف شهر مايو ٢٠١٥.

ومع أن موقف المعارضة من اجتياحات الدولة الإسلامية، تضع فيما يبدو العاصمتين طهران وواشنطن في جانب واحد، فكلاهما قد قلل من احتمالية التنسيق التكتيكي فيما بينهما على صعيد العراق، إذ أن تلك التدابير العسكرية التي يرى السكان السُنة أنها تستهدف دعم الأنشطة المعادية في كل من العراق وسوريا، قد تتمخض عن أثار سلبية بما يحفز عناصر السكان السُنة إلى مد يد التعاون مع تنظيم الدولة الإسلامية.

كذلك قامت الولايات المتحدة بشن ضربات جوية في سوريا بغية التصدي لانتصارات التنظيم على الأرض، وليس للولايات المتحدة، كما هو معروف، طرف يشاركها في القتال البري، وذلك كله في الوقت الذي أخفقت فيه الجهود السياسية لوضع حد للحرب الأهلية لأوسع مدى (مثل المفاوضات الدولية، بل والجهد الذي تبذله الأمم المتحدة مؤخراً للوساطة للتوصل لوقف لإطلاق النار ولو على نطاق محلي).

ويرى بعض النقاد للإدارة الأمريكية في واشنطن أن إخفاق إدارة «أوباما» في ترجمة تأييدها بالألفاظ لقوات الثوار في سوريا بالأفعال، وذلك عن طريق توفير التدريب والسلاح أدى إلى وضعهم موضع الحرج، سواء أمام العناصر الشيعية الموالية للحكم مثل حزب الله، أو أمام الجماعات السُنية المتطرفة التي ازدادت قوة بفضل الدعم المقدم لها من إيران ومن الدول الخليجية المانحة. وفي سبتمبر ٢٠١٤، منح الكونجرس الأمريكي تفويضاً لوزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) لتدريب وتسليح عناصر من المعارضة السورية لشن هجوم على قوات تنظيم الدولة الإسلامية، لا على نظام الأسد أو حلفائه، وفي مطلع عام ٢٠١٥ بدأت الولايات المتحدة برنامجاً في تدريب خمسة آلاف من الأفراد سنوياً ولمدة ثلاث سنوات، وإن كان بعض النقاد لهذه الخطوة قد اعتبروها خطوة ضئيلة ومحدودة وبطيئة، قد لا تؤثر أو تغير في موازين القتال، لذلك يرى أحد خبراء مجلس

العلاقات الخارجية الأمريكي Council on Foreign Relations (ميكا زينكو Micah Zenko) أنه مما يطرح بعض الإشكاليات أن إدارة الرئيس «أوباما» لم توضح توضيحاً كافياً ما إذا كانت سوف تكلف القوات الأمريكية، وكيف سوف يتم ذلك من أجل الدفاع عن تلك الجماعة إذا ما تعرضت للهجوم من جانب مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية، أو المقاتلين الموالين لنظام بشار الأسد[1].

ومن المنظور الاستراتيجي والإقليمي العام، فإن نشأة هذه الجماعة المسماة «بالخلافة» على أرض العراق والشام، مضافاً إليها ظاهرة غير مسبوقة وهي استجلاب المقاتلين الأجانب، ثم ظهور وسائل التواصل الاجتماعي الداعية للعنف ثم حدوث الهجمات الفردية، كل ذلك غَير من شكل التهديد الإرهابي في العالم كله.

ولقد شهد عام ٢٠١٤ تحولاً جذرياً في طبيعة ذلك التهديد الإرهابي بنشأة ما أطلق عليه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، حتى وإن ظلت القاعدة والجماعات المرتبطة بها تشكل تهديدات حقيقية، بل وكذلك صعود أنشطة المتطرفين الشيعة في فيلق الحرس الثورى الإيراني وحزب الله، بيد أن التهديد الصادر عن تنظيم الدولة الإسلامية يمثل نوعاً مختلفاً عن تهديدات إيران وحزب الله. ولقد ظلت جهود الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب ولعدة سنوات تركز على دحر تنظيم القاعدة، وذلك عن طريق العناصر الإقليمية التابعة لها، خاصة تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وما يُسمى بجماعة «خراسان» في سوريا. أما اليوم فإن أخطر التهديدات الإقليمية والمحرك الأول لعدم الاستقرار في المنطقة، والذي يؤجج ويشعل نيران التطرف كله إنما يصدر في المقام الأول عن تنظيم الدولة الإسلامية.

وفي عام ٢٠١٤ نفسه بدأ تنظيم الدولة الإسلامية في تنمية علاقاته مع أتباعه

(1) LAUB Z., Masters J. 2015. *The Islamic State*. Council on Foreign Relations. Pp. 1-6. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.cfr.org/iraq/islamic-state/p14811>

المحتملين فيما وراء العراق وسوريا، بما في ذلك جماعات أنصار الشريعة في درنة في ليبيا، وأنصار بيت المقدس في شبه جزيرة سيناء المصرية، والتي يطلقون عليها في لغة هذا التنظيم اسم «ولاية سيناء»، ومع أنه ثمة عناصر أسهمت في ذلك الصعود السريع لقوة التنظيم، فمنها على وجه التحديد ثلاثة عناصر هامة نذكر منها، أ) التمويل، وب) لمقاتلون الإرهابيون الأجانب، وج) أسلوب التواصل الفعال للترويج للأيديولوجية المتطرفة [1].

أ- تمويل تنظيم الدولة الإسلامية:-

يستمد التنظيم الجزء الأكبر من طاقاته من ميزانية تتصف بالضخامة إذ جمعت تلك الجماعة أموالاً طائلة من خلال منظومة تمويلية تتسم بالتعقيد وبالتنوع، بدءً مما يُسمى بالتنظيمات «الواجهة» أو التنظيمات الشكلية، في شكل جمعيات خيرية مروراً بأسلوب «السوق السوداء» لمبيعات النفط، ثم فرض الضرائب على سائقي الشاحنات المحليين، وأصحاب الأعمال وللموظفين الحكوميين القدامى، بيد أن الجزء الأكبر من إيرادات «التنظيم» تستمده من مصادر محصنة ضد التدابير التقليدية لمحاربة تمويل الإرهاب.

كان تنظيم القاعدة يعتمد على سبيل المثال على الدول المانحة والسخية من منطقة الخليج العربي، لكنها ظلت مكشوفة لتدابير الخزانة الأمريكية المعنية بمراجعة الأنظمة المصرفية الرسمية، أما تنظيم الدولة الإسلامية، على سبيل المثال، أيضاً فهي تجمع جزء ضخماً من أموالها من الأراضي الخاضعة لها، وتتبع الإجراءات المتنوعة مثل الابتزاز والجزية وفرض الضرائب على السكان، وبيع النفط والتحف الأثرية، مما يصعب فرض العقوبات عليه أو تتبع مصادره، ومن ثم فقد وسع التنظيم من قاعدة إيراداته بالاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي إذ أتي الاستيلاء على مدينة « لموصل» بالجائزة الأكبر في يونيو ٢٠١٤،

(1) GUNTER F.R. 2015. *ISIL Revenues: Grow or Die*. Foreign Policy Research Institute. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.fpri.org/articles/2015/06/isil-revenues-grow-or-die>

إذ أتاح للتنظيم نهب المصارف وفرض الضرائب على التجارة، وابتزاز السكان، وتقدر الخارجية الأمريكية أن «التنظيم» قد حصل على ما يقارب عدة بلايين من الدولارات شهرياً من خلال شبكات الابتزاز والأنشطة الإجرامية في الأراضي التي تتولى السيطرة عليها، وإن كانت الضربات الجوية للتحالف المناوئ للتنظيم قد أثرت على العائدات من تهريب النفط، فاستطاع التحالف ضرب جزء كبير من البنية الأساسية للطاقة الخاضعة لتنظيم الدولة الإسلامية مثل معامل التكرير، ومستودعات تخزين النفط، ونقاط تجميع النفط الخام [1]، ومع أنه ثمة جزء من تلك الأموال يستمد مصدره من خارج الأراضي الخاضعة للتنظيم، وإن كان جزءً صغيراً، فهو موجود وربما يزداد حجمه مع الوقت (اعتقلت فرنسا شخصين لبيع أعلام التنظيم وغيرها من المواد الدعائية عن طريق الإنترنت، كما تشهد المحاكم الألمانية عدة قضايا تتصل بتمويل أنشطة إرهابية تابعة للتنظيم، وقصارى القول أن الحكومات تمكنت من استهداف عمليات التمويل تتلقاها التنظيم، فاستطاعت الفلبين مثلاً تجميد أصول ستة من أموال عناصر التنظيم، ومن أعضاء «جبهة النصرة» (تنتمي الجبهة لتنظيم القاعدة)، كما أن بريطانيا استطاعت فرض التجميد على عدد ٦ أعضاء منتمين لتنظيم الدولة الإسلامية.

ب- المقاتلون الأجانب:

ليست ظاهرة انخراط المقاتلين الأجانب بالظاهرة الجديدة، إذ كانت قد ظهرت من قبل في كافة الصراعات الرئيسة المعاصرة، بما فيها ما يُسمى «بالجماعات الجهادية»، ونفس الصراع الدائر في سوريا شهد مشاركة غير مسبوقة للمقاتلين الأجانب، وقد رصد التقرير الإقليمي عن الإرهاب الصادر عن الخارجية الأمريكية (عام ٢٠١٣) هذه الظاهرة في السنوات السابقة مع التركيز

(1) LEVITT M., YOUKILIS R. 2015. *Findings from the State Department's Annual Terrorism Report (Part 2): The Rise of ISIL.* The Washington Institute for Near East Policy. Pp. 1-3. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.washingtoninstitute.org/ policy-analysis/view/findings-from-the-state-departments-annual-terrorism-report-part-2-the-rise>

أساساً على المقاتلين الوافدين من الدول الأوروبية، ويروى التقرير أن أعداد كبيرة من الأوروبيين قد انتقلوا إلى سوريا والعراق للانضمام إلى «جبهة النصرة» وتنظيم الدولة الإسلامية.

ويضيف تقرير عام ٢٠١٤ إلى ما جاء في تقرير عام ٢٠١٣ بالإشارة إلى تنامي أعداد المقاتلين الأجانب في تنظيم «داعش» وانتشار الظاهرة خارج إطار المجتمعات الإسلامية في أوروبا إلى المجتمعات الإسلامية في العالم كله، من خلال عناصر تتولى عمليات التجنيد ومن خلال استراتيجية التواصل الاجتماعي الفعال التابع للتنظيم، ومع تنامي عدد من العناصر الأجنبية المقاتلة في صفوف التنظيم في تونس مثلاً، فإن دولاً إسلامية أخرى مثل بنجلاديش ولبنان والسعودية قد شاهدت مواطنيها يقاتلون في صفوف التنظيم، بل أن دولاً عديدة غير إسلامية مثل فرنسا وبريطانيا وروسيا والولايات المتحدة شاهدتْ تطورات مثيلة.

ومن الواضح أن ظاهرة المقاتلين الأجانب المتنامية قد أسهمت في توسع تنظيم الدولة الإسلامية، الذي استخدم في أعقاب كل انتصار يحققه استراتيجية تواصل اجتماعي متقدمة بشكل واضح سواء لنشر أسلوبه الوحشي في القتل، ولتصوير التنظيم على أنه قادر على إدارة حكم فعال، وقد ساعدت هذه الاستراتيجية «التنظيم» في اجتذاب الآلاف من العناصر الأجنبية المقاتلة لتجنيدها في صفوف التنظيم في بلدان عدة من دول العالم.

ولقد سمح هذا المدد الذي لا ينقطع من تدفق المقاتلين الأجانب للتنظيم بحشد قوة هائلة وتهديد البلاد حتى خارج نطاق صراعاتها، ومع كل جهود الدول لمكافحة ظاهرة المقاتلين الأجانب، بتشديد الأمن الحدودي ومضاعفة العمليات الاستخباراتية، استمرت الظاهرة في الصعود السريع، وتقدر التقارير أن عدد المنضمين للتنظيم يتراوح ما بين ٢٠٠٠٠ (عشرين ألف) إلى ٣١٠٠٠ (واحد وثلاثين ألف) مقاتل، ويُقال أن المقاتلين الأجانب يشكلون نسبة كبيرة من هذه القوات، لكن الظاهرة مستمرة في الانتشار رغم جهود المكافحة لعمليات التجنيد وتقليل قدرات التنظيم للحفاظ على القوة القتالية الكاملة.

ج- استراتيجية مكافحة التنظيم:-

أدت استراتيجية التطرف واعتناقها لأسلوب استخدام العنف التي يتبعها التنظيم إلي اجتذاب الملايين من كافة أرجاء العالم، وقد أسهمت قدرة التنظيم على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بشكل فعال في نقل رسالتها. أما حكومات دول العالم في مواجهة ذلك، فقد بدأت اتخاذ تدابير مشددة لمواجهة التطرف العنيف للتنظيم، وبرغم ما سجلته بعض هذه الجهود من نجاح، فإن نتائجها كانت تدل على محدودية تأثيرها وفاعليته.

وقد سجل التقرير الإقليمي عن الإرهاب (الصادر عن الخارجية الأمريكية في عام ٢٠١٣) تعاظم القوة التكتيكية والعسكرية للتنظيم في كل من العراق وسوريا، أما تقرير عام ٢٠١٤ فيسجل تنامي شعبية الأفكار التي تروج لها تلك الجماعة، ويوضح تقرير الخارجية الأمريكية لنفس العام (٢٠١٤) مختلف الأساليب التي اتبعتها الدول في مكافحة أيديولوجية التنظيم، إذ صرح الملك عبد الله عاهل الأردن في نوفمبر ٢٠١٤ أن الأردن سوف يكافح الإرهاب والتطرف من أجل حماية نفسه كوطن، والدفاع عن الإسلام المعتدل الذي ينتمي إليه الملايين من المسلمين، وكذلك فعل غيره من الزعماء المسلمين العرب. أما الحكومات الأوروبية، فقد شرعت قوانين لمكافحة الخطاب والدعاية السياسية لتنظيم الدولة الإسلامية، وعلى سبيل المثال في النمسا، قد تم حظر استخدام وتوزيع الرموز التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة وغيرها من الجماعات المنتمية، وهو إجراء يستهدف الحيلولة دون تجنيد المزيد من المقاتلين للانضمام أو اعتناق أفكار التنظيم وغيره من الجماعات المتطرفة.

وبرغم أن القوانين الجديدة قد عرقلت قدرات التنظيم في ترويج أفكاره لدي «المجندين المحتملين»، فإن الانتشار الواسع والمصادر غير المحددة لوسائل التواصل الاجتماعي، قد أتاحت للتنظيم كسب سباق المنافسة في مواجهة الحكومات الوطنية، ونتيجة لذلك استطاع تنظيم الدولة الإسلامية الاحتفاظ

بوجودها العقائدي في حياة العناصر الجديدة بحيث تمكن من توسيع قاعدة الموالين والمنتمين للتنظيم، كما تمكن التنظيم من بناء علاقات مع العناصر الجديدة ومع ما يُطلق عليه «الولايات» أو المحافظات فيما وراء العراق أو سوريا، بل والوصول إلى الأفراد المعرضين لدعاياتهم في العالم ممن لديهم الاستعداد لدعم التنظيم والانضمام إلى صفوفه في الشرق الأوسط، والقيام بعمليات منفردة في بلدانهم وأوطانهم لدي عودتهم إليها.

على أن تنظيم دولة الإسلامية الذي استطاع الصعود بفضل استراتيجيته المخططة تخطيطاً متقدماً ومحكماً، ورغم الجهود المتعاظمة لمكافحة أساليب تجنيد المقاتلين الأجانب، فإن قدرات التنظيم في نشر أفكاره قد يسرت له سبل التوسع من القاعدة المحدودة في شمال سوريا إلى ما يكاد يصل إلى أبعاد «الدولة الكاملة» في شمال سوريا والعراق وأن يشمل الملايين من السكان وعشرات الآلاف من المقاتلين.

وبفضل الجهود المتنامية لمكافحة التنظيم، فليس من المؤكد أن يحتفظ التنظيم بقدراته عبر التوسع، ويبدو أنه قد وصل إلى منتهى ما يمكنه أن يصل إليه من حدود جغرافية وسكانية في سوريا والعراق، ومن ثم فالتنظيم يتشعب عن طريق خلق جماعات متفرقة منشقة في بلدان أخرى في ليبيا وفي اليمن، ولو أن التوسع خارج كل من العراق وسوريا لم يكن بالتوسع المؤكد، ومع بدايات الجهود الدولية ضد التنظيم في عام ٢٠١٤، فإن العناصر التي روجت للصعود السريع للتنظيم ساعدت فيما يبدو على ترسيخ مواقعها في المستقبل المنظور. وفي الوقت نفسه، فإن ازدياد الهجمات الفردية في مدن مثل أوتاوا وفي سيدني وفي بروكسل تطرح على المسئولين عن سياسة مكافحة الإرهاب، وذلك أن تلك الهجمات –كما تقدر الخارجية الأمريكية– قد تنذر ببزوغ عهد جديد لا أهمية فيه للقيادة المركزية للتنظيم الإرهابي، وتتحول فيه هوية الجماعة إلى ما يشبه الكيان

الهلامي، وتتركز الدعاية المتطرفة الداعية للعنف على مجموعة كبيرة من الخصوم التي يستهدفها أفراد هذا التنظيم في عملياتهم.

وعموماً فإن مجمل هذه التطورات، أي صعود التنظيم كجماعة تسيطر على مساحات شاسعة من الأرض، وإقامة ما يُطلق عليه نظام «الخلافة» أو «الدولة الإسلامية»، ثم ظهور المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وبشكل غير مسبوق في الانتشار، وكذلك اتساع رقعة الإرهاب العالمي من خلال الفكر المتطرف العنيف ووسائل الاتصال والهجمات الفردية، كل ذلك ليس إلا دلالة على ما طرأ من التحول في طبيعة التهديدات والأخطار الإرهابية في العالم [١].

ولعلنا في الصفحات القليلة القادمة نوجز ما عرضناه من خلفيات وسياسات وممارسات هذا التنظيم من مصدرين أمريكيين، أولهما تقرير للكونجرس الأمريكي في نوفمبر ٢٠١٤ عن «أزمة الدولة الإسلامية» وسياسة الولايات المتحدة [٢] لمجموعة خبراء متخصصين في شئون الشرق الأوسط والشئون الخارجية، ثم شهادة مدير البرنامج العسكري والأمني في معهد الشرق لسياسات الشرق الأدنى «مايكل أيزنستدات» Michael Eisenstradt [٣] عن «الوسائل والغايات وعن السياسات والاستراتيجيات في الحرب لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية»، أمام لجنة

(1) LEVITT M., YOUKILIS R. 2015. *Findings from the State Department's Annual Terrorism Report (Part 2): The Rise of ISIL*. The Washington Institute for Near East Policy. Pp. 1-3. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.washingtoninstitute.org/ policy-analysis/view/findings-from-the-state-departments-annual-terrorism-report-part-2-the-rise>

(2) BLANCHARD C.M., HUMUD C.E., KATZMAN K., WEED M.C. 2015. *The «Islamic State» Crisis and U.S. Policy*. Congressional Research Service. P. 28. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://fas.org/sgp/crs/mideast/R43612.pdf>

(3) EISENSTADT M. 2015. *Aligning Means and Ends, Policies and Strategy in the War on ISIL*. The Washington Institute for Near East Policy. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/aligning-means-and-ends-policies-and-strategy-in-the-war-on-isil>

الاستماع في اللجنة الفرعية لشئون الخدمات المسلحة في مجلس النواب حول الأخطار البازغة والقدرات المتاحة (وهو تقرير حديث في يونيو ٢٠١٥).

ويصف تقرير الكونجرس بكل ووضح هذا التنظيم بأنها جماعة إرهابية مارقة تعتنق المذهب السُنى، وهي عابرة للدول، ووسعت نطاق سيطرتها على مساحات شاسعة من العراق وسوريا منذ عام ٢٠١٣، وهو ما يهدد حكومتي البلدين، وكذلك تهدد العديد من الدول الأخرى في المنطقة، لكنها استثارت رد فعل عسكري من المجتمع الدولي. ولعل مقدمات هذا التنظيم المسمى بـ«الدولة الإسلامية» كانت جزءً من حركة التمرد ضد قوات التحالف في العراق، وكان التنظيم منذ السنوات اللاحقة للانسحاب الأمريكي من العراق (٢٠١١) قد بسط سيطرته على مساحات شاسعة من العراق وسوريا، كما أسفلنا، وقد ازدهر التنظيم في المناطق السُنية المتضررة في العراق وفي المحافظات النائية في سوريا التي مزقت الحرب الأهلية نسيجها، ومنذ مطلع عام ٢٠١٤، فقد أحرزت القوات التي يقودها التنظيم المدعوم بالجماعات المرتبطة بالرئيس العراقي السابق صدام حسين وغيره من رجال القبائل العرب السُنة. وهذه القوات قد أحرزت تقدماً على طول نهر دجلة والفرات، والسيطرة على عدة مراكز سكانية بما في ذلك الموصل وهي مدينة من أكبر المدن العراقية.

ومنذ ذلك الوقت (مطلع عام ٢٠١٤) ارتكبت قوات التنظيم المذابح ضد خصومها السوريين وضد المدنيين العراقيين ولاسيما من الأقليات العرقية، وأعدمت صحفيين أمريكيين كان التنظيم قد أوقعهم في الأسر خلال عملها في سوريا، وكاد المقاتلون في التنظيم أقرب إلى الاستيلاء على موقع كردي شمال سوريا، ولقد أدت أساليب التنظيم إلى إثارة السخط في المجتمع الدولي، وضاعفت من الاهتمام الأمريكي وتركيز الولايات المتحدة على المشكلات السياسية للعراق، على الحرب الاهلية في سوريا.

***

تنظيم الدولة الإسلامية والأمن الداخلي للولايات المتحدة

وقد أعلن الرئيس الأمريكي «باراك أوباما» سياسته عن العمل لتدمير التنظيم في نهاية المطاف بهدف تقليم أظافرها من خلال سلسلة من التدابير، وتتولى واشنطن في الوقت الحاضر تحالفاً دولياً يقوم بشن عمل عسكري مباشر وتقديم المشورة والتدريب والتجهيز للقوات البرية المشاركة سواء في العراق وسوريا، وتستهدف تلك التدابير تضييق الفضاء الجغرافي والسياسي، والموارد البشرية والموارد المالية المتاحة لهذا التنظيم، ومع ذلك، فقد استبعدت الإدارة الأمريكية نشر قوات مقاتلة سواء في العراق أو سوريا، لكنها لم تستبعد تدريب خبراء وتوجيه الطائرات والمزيد من المستشارين العسكريين داخل العراق وسوريا، ويؤكد بعض الخبراء أن شركاء «التحالف» في العراق وسوريا، وكذلك قوات الحكومة العراقية وبعض الجماعات السورية المعارضة، كانت أضعف من أن تلحق الهزيمة بالدولة الإسلامية، فهي تحتاج في نهاية المطاف إلى القوات الأمريكية المقاتلة، وعلى أن الكثير من أعضاء التحالف الإقليمي يسعى لتوسيع إطار الجبهة التي تقودها الولايات المتحدة بحيث تشمل الجهود لطرد الرئيس بشار الأسد، على زعم أن «الدولة الإسلامية» لن تتكبد الهزيمة حتى يتبدل الوضع السياسي في سوريا.

على أنه إذا كان تنظيم الدولة الإسلامية يمثل خطراً أو تهديداً مباشراً للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، فليس من الواضح إذا كان يُمثل مثل هذا الخطر الداهم على الأمن الداخلي في الولايات المتحدة ذاتها، إذ أن «ماثيو أولسن» مدير المركز القومي لمكافحة الإرهاب في الولايات المتحدة في سبتمبر ٢٠١٤ National Counter-terrorism Center Director, Matthew Olsen صرح بأن المجموعة تمثل خطراً مباشراً وداهماً علينا، وعلى المدنيين في العراق وسوريا، وفي المنطقة كلها، و«يحتمل أن مثل هذا الخطر علينا نحن في الولايات المتحدة»، وأضاف «أولسن» أن الهدف الاستراتيجي للجماعة هو إقامة «الخلافة الإسلامية» عن طريق الصراع المُسلح ضد الحكومات التي يعتبرها كافرة، بما في ذلك العراق وسوريا والولايات المتحدة.

ويقول نفس الخبير الأميريكي ، رغم أنه لم يكن لدينا معلومات مؤكدة عن أن التنظيم يخطط للهجوم على الولايات المتحدة، لكنه يمثل أبرز المخاطر الكامنة وراء تجنيد المقاتلين الأجانب من حملة جوازات السفر الغربية، ويرى مدير المركز القومي لمكافحة الإرهاب «ماثيو أولسن» أن المسئولين الأمريكيين يدركون احتمالات قيام عناصر متعاطفة مع التنظيم ومدعومة بدعايات ووسائل الاتصال بشن هجوم قد يكون محدوداً داخل الولايات المتحدة، ودون سابق تحذير أو إنذار، لكنه استطرد بأن أي تهديد للأمن الداخلي الأمريكي يصدر عن تلك العناصر المتطرفة من المرجح أن يظل محصوراً في النطاق وفي الحجم، حيث حدد المتحدث باسم وكالة المخابرات المركزية CIA تقديراً حديثاً بحجم قوات التنظيم في سبتمبر ٢٠١٤، بأنها تحشد ما بين ٢٠ ألف إلى ٣١ ألف، وكذلك فإن الجنرال «مارتين ديمبسي» Martin Dempsey رئيس هيئة الأركان المشتركة، صرح أمام لجنة الخدمات العسكرية في مجلس الشيوخ الأمريكي في ١٦ سبتمبر ٢٠١٤ بأن ثلثي حجم أفراد تنظيم الدولة الإسلامية يظل متواجداً في سوريا، ويرى المسئولون في الولايات المتحدة أن حوالي ١٥ ألف مقاتلي أجنبي من ٨ دول قد ارتحلوا إلى سوريا ومنهم أكثر من ألف أوروبي، وأكثر من ١٠٠ مواطن أمريكي وحوالي ١٢ (أثنى عشر)، يخوضون القتال في الوقت الحاضر [1].

إن البيانات والمواد الإعلامية الصادرة عن تنظيم الدولة الإسلامية تعكس نظرة عدائية وإقصائية (استبعادية) متشددة وطموحاً لا يرتوى أو يشبع، إذ أن تصريحات «أبو بكر البغدادي» وأبو محمد العدناني المتحدث باسم التنظيم تعكس أيضاً الدعاوى الطائفية والمذهبية المنادية باستخدام العنف واعتبار الشيعة وغير المسلمين وأتباع السُنة من غير المؤيدين للتنظيم أنها من الأعداء في سياق

(1) ROGERS P. 2014. *The Islamic State and its potential*. Oxford Research Groun. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.oxfordresearchgroun.org.uk/publications/paul_rogers_monthly_briefing/paul_rogers_monthly_briefing_islamic_state_and_its_potenti>

صراع التنظيم لإقامة «الدولة الإسلامية»، وإحياء نموذج «الخلافة الإسلامية»، وتصف الجماعة الشيعة العراقيين بأوصاف تحقيرية بذيئة باعتبارهم من جماعة «الرافضة» ومن «الكفار»، وتصور الحكومة العراقية بوصفها عميلة لدولة إيران، كذلك توجه النقد المرير للعلويين السوريين ولحكومة الأسد [1].

وفي يوليو ٢٠١٢، كان أبو بكر البغدادي قد حذر قادة الولايات المتحدة أن «المجاهدين سوف يطاردون عملاء جيوشكم الهاربة، وسوف ترون المجاهدين داخل بلادكم بإذن الله، فلقد بدأت الحرب معكم»، كما هدد البغدادي في يناير ٢٠١٤ الولايات المتحدة بشكل مباشر بقوله « يا أنصار الصليب، أن الحرب بالوكالة لن تساعدكم في المشرق كما لم تساعدكم في العراق، وسرعان ما تنزلقوا للصراع المباشر بإذن الله وهو عكس ما تريدون»، كذلك فإن المواد الدعائية والصادرة باللغة الإنجليزية عن التنظيم حول الإعدامات الحديثة ضد المواطنين الأمريكيين «جيمز فولي» و«ستيفن سوتلوف»، تسعى الجماعة لتصوير نفسها بأنها إنما ترد على «العدوان الأمريكي»، وهو نفس الموقف الذي كانت تتخذه التنظيمات السابقة على الدولة الإسلامية، والمنافسة لها حالياً، والمقصود هو تنظيم القاعدة [2].

أبعاد موقف الولايات المتحدة وخياراتها

أما ردود الفعل الأمريكية وأبعادها، فهي تشير إلى أنه مع تقدم هجوم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، وقيام عملائه بنحر صحفيين سبق أسرهم، فقد أكدت الإدارة الأمريكية أن التنظيم يشكل تهديداً للمصالح الأمريكية، وهو ما يتطلب

(1) ROGERS P. 2014. *The Evolution of the Islamic State Conflict.* Oxford Research Group. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.oxfordresearchgroup.org.uk/publications/middle_east/paul_rogers_security_briefing_evolution_islamic_state_conflict>

(2) ROGERS P. 2014. *The Evolution of the Islamic State Conflict.* Oxford Research Group. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.oxfordresearchgroup.org.uk/ publications/middle_east/paul_rogers_security_briefing_evolution_islamic_state_conflict>

تدخل الولايات المتحدة، إلا أنه في ١٠ سبتمبر ٢٠١٤، وفي أعقاب المناقشات التي دارت في قمة الناتو في مقاطعة «ويلز» بالمملكة المتحدة خلال ٤ و٥ سبتمبر ٢٠١٤، أعلن الرئيس الأمريكي «باراك أوباما» «الاستراتيجية» للتصدى لتنظيم الدولة الإسلامية وصرح «أوباما» أن الولايات المتحدة سوف تتولى قيادة تحالف دولي يهدف للحد من قدرات degrade ثم دحر التنظيم في النهاية، وذلك بتضييق المساحات الجغرافية والسياسية والموارد البشرية والمالية المتاحة لها.

وبموجب هذه الاستراتيجية، يتخذ أعضاء التحالف عدة تدابير، بما في ذلك العمل العسكري المباشر مع مساندة القوات البرية المشاركة في كل من العراق وسوريا، وجمع المعلومات والمشاركة فيها، مع اتخاذ التدابير اللازمة للتمويل، وعموماً فإن أهم النقاط في هذه الاستراتيجية الأمريكية التي طرحها الرئيس «أوباما»:-

- ترى الاستراتيجية الأمريكية أن آلاف من الأجانب قد انضموا لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا حتى يتمكن هؤلاء المقاتلون من العودة إلى أوطانهم، وشن هجمات قاتلة، ومع أن قادة التنظيم هددوا الولايات المتحدة وحلفائها، لكنها لم تتعرف على مخططات التنظيم ضد الأمن الأمريكي الداخلي.
- أن استراتيجية الولايات المتحدة لن تشمل مشاركة القوات الأمريكية المقاتلة، لكن الاستراتيجية تعتمد على «الشركاء» المحليين، التي تقاتل قوات التنظيم.
- أن الولايات المتحدة سوف توسع نطاق الضربات الجوية (بدأت الضربات في ٨ أغسطس ٢٠١٤ لدعم القوات الخاصة العراقية وقوات البشمركة (الكردية) للتقدم ضد قوات التنظيم مع ضرب مواقع التنظيم في سوريا.
- أن الولايات المتحدة سوف توفر المزيد من المستشارين (حوالي ٤٧٥ مستشار) ودعم الجهود العراقية لإنشاء «حرس وطني» لمساندة العرب السُنة العراقيين في مواجهة «الدولة الإسلامية».

- سوف تكرر الإدارة الأمريكية طلبها من الكونجرس لتفويضها لتدريب وتجهيز قوات المعارضة السورية.

- أن الولايات المتحدة لن تقوم بتنسيق إجراءاتها مع سوريا ومع نظام بشار الأشد الذي يعمل على ترويع المواطنين.

- أن الولايات المتحدة، بالتعاون مع شركائها الدوليين، سوف تضاعف جهودها لتوقف قنوات التمويل، وتحسين الأجهزة الاستخباراتية الموجهة ضد التنظيم، ودعم جهود مكافحة الإرهاب ومواجهة الأيديولوجية المشوهة والمنغلقة للتنظيم، ووقف تدفق المقاتلين الأجانب داخل وخارج الشرق الأوسط.

- أن الائتلاف الذي شُكل بقيادة الولايات المتحدة سوف يواصل تقديم المساعدة الإنسانية للنازحين نتيجة للهجمات قوات «التنظيم»، وبما في ذلك المسلمين السُنة والشيعة والمسيحيين، والمنتمين للأقليات الدينية الأخرى.

وعموماً فإن عناصر الاستراتيجية، كما سبق التحليل، تنطوي على تقديم المشورة وتوفير المساعدة، والتدريب وحماية الأفراد والمنشآت وجمع المعلومات، وثانياً توجيه الضربات الجوية، وثالثاً تزويد العراق بالأسلحة، ثم رابعاً إرسال المعونات الإنسانية، وخامساً في سوريا بناء قوات محلية مشاركة للتصدي للتنظيم، ولكن الرئيس «أوباما» كرر أنه لن يتخذ تدابير أو نشر قوات قتالية برية سواء في العراق أم في سوريا لصد هجمات تنظيم الدولة الإسلامية.

لكنه في سياق تقييم مدى فعالية هذه الاستراتيجية من زاوية إنجازاتها، فإن العديد من الخبراء والمسئولين الأمريكيين يختلفون في تقييم مدى فعالية هذه الاستراتيجية وهو قد يحتاج إلى شهور لا لأسابيع لبلوغ أهدافها، وإن أكدت تحقيق إنجازات محدودة، لكن نقاد الاستراتيجية يرون أنها تفتقر «وجود شركاء» مؤثرين يمكنهم التقدم في الأراضي التي استولى عليها التنظيم، كما أن

الاستراتيجية تقع في مفارقة غريبة وهي أنها لا تتصدى لنظام الأسد نفسه، ويؤكد خبراء أن تلك الاستراتيجية بحاجة إلى ممارسة الضغوط على الرئيس بشار الأسد للقبول بالحل السياسي.

وفي المقابل، يبرز نقاد تلك الاستراتيجية أنها لم تتعرض سوى لنكسات محددة تتمثل في أولاً أن قوات «التنظيم» استمرت في أن تكسب المزيد من مساحات الأراضي في العراق في محافظة الأنبار، وخاصة في أكتوبر ٢٠١٤، وثانياً أن مكاسب الدولة الإسلامية في محافظة الأنبار قد كشفت لقوات التنظيم من المواقع ما يجعلها على مقربة من العاصمة بغداد، وزعزعة حالة الأمن والاستقرار في المدينة، وخاصة مطار بغداد الدولي، وحتى وإن أكد الخبراء أن قوات العمليات الخاصة العراقية المدعومة بالميليشيات الشيعية قد تتمكن من الحفاظ على بغداد، لكنها قد تخسر أجزاء من المدينة، وثالثاً أن كثيرين من أهل السُنة في العراق يضمرون الشكوك في الحكومة المركزية في بغداد واعتمادها على الميليشيات الشيعية.

وبالنسبة لأدوار القوى الإقليمية في مكافحة التنظيم:

فيما يتعلق بتركيا ذات الأغلبية السُنية، فالهدف الاستراتيجي هو تجنب أي هجمات موجهة ضد تركيا قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار، ومع تقليل استخدام الأراضي التركية بواسطة المتطرفين، ثم استخدام الأراضي والأجواء التركية والمشاركة مع القوات التركية لأعراض عسكرية، مع دعم وتنويع المساندة السُنية داخل صفوف الائتلاف الموجه ضد تنظيم الدولة الإسلامية (تركز تركيا الآن في عملياتها على الحرب ضد الأكراد في المقام الأول تحت شعار الحرب ضد الإرهابيين).

وفيما يتعلق بالسعودية، فقد شاركت للمرة الأولى في توجيه الضربات الجوية ضد التنظيم في سوريا، وقد دعا عاهل السعودية الراحل جلالة الملك عبد الله (٢٠١٤) إلى التعاون الدولي لمكافحة الجماعات المتطرفة التي تستخدم أسلوب

العنف في الشرق الأوسط، بما في ذلك الدول الإسلامية، بل أن مفتي السعودية الأكبر الشيخ عبد العزيز آل الشيخ أعلن أن أفكر التطرف والإرهاب هي الأعداء الأوائل للإسلام، وأن الجهود لمكافحة تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) مطلوبة ومسموحة إذا أن تلك الجماعات تعتبر المسلمين كفاراً[1].

وبالنسبة للمملكة الأردنية، فإدارة الرئيس الأمريكي «باراك أوباما» تعتبر الأردن شريكاً هاماً في التحالف ضد تنظيم الدولة الإسلامية، وهي من الدول الموقعة على «بيان جدة» الذي أكد التزام الدول العربية بالاتحاد والتصدي لخطر الإرهاب، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية، لكن كثيراً من الأردنيين يخشون من أن الدور الأردني الظاهر في العراق سوف يوفر الذريعة لتنظيم الدولة الإسلامية للمواطنين الأردنيين المتطرفين لشن هجوم على مملكة الأردن، هذا كما قامت القوات الجوية الأردنية بتوجيه الضربات سواء في العراق وفي سوريا، ويمكن للأردن الإسهام بجهود أخرى من حيث جمع المعلومات والمشاركة بها، وكذلك في عمليات التدريب للقوات العراقية الخاصة مع تدريب الثوار السوريين (بصفة سرية – كانت الاستخبارات الأردنية محورية الدور في العثور على أبو مصعب الزرقاوي وفي مصرعه، وهو الذي أسس تنظيم القاعدة في العراق، المصدر الأول لتنظيم الدولة الإسلامية فيما بعد).

المشاركة الأوروبية وغيرها من الدول :-

وفي قمة الناتو التي انعقدت في مدينة «ويلز» البريطانية يومي ٤ و ٥ سبتمبر ٢٠١٤، ترأست الولايات المتحدة والمملكة المتحدة إجراء مباحثات حول تنظيم الدولة الإسلامية، فانضمت إليهما فرنسا وألمانيا وكندا وتركيا وإيطاليا وبولندا والدنمارك واستراليا (بصفة مراقب)، وذلك في تنسيق الجهود لمكافحة التنظيم.

(1) TAYLOR G. 2015. *Islamic State attacks beyond Syria, Iraq prompt U.S. concern*. The Washington Times. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.washingtontimes.com/news/2015/aug/3/islamic-state-attacks-beyond-syria-iraq-prompts-us/?page=all>

وأخيراً فإن إيران قد انخرطت بشكل واضح في الأزمة العراقية بما يخدم مصالحها وتعاونت بشكل عام مع السياسة الأمريكية، لكن واشنطن تعمدت عدم إشراك إيران في التحالف ضد التنظيم، على أن الولايات المتحدة وإيران كانتا تقفان موقفاً متعارضاً فيما بينهما في نطاق الأزمة السورية، ففي الوقت الذي تؤيد فيه واشنطن الإطاحة ببشار الأسد لصالح نظام انتقالي، نجد إيران تساند جهود الأسد للبقاء في السلطة كما ترى إيران توسع نطاق الجهود الأمريكية لتوفير الدعم والتدريب للمعاوضة السورية بمثابة تهديد مباشر للمصالح الإيرانية [1].

مجمل القول أن المظاهر التي تجل عن الحصر لنشاطات وممارسات التنظيم (السلفي-الجهادي) لمُسمى «تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق» (داعش) والمنبثق في الأصل عن تنظيم القاعدة في العراق الذي أسسه «أبو مصعب الزرقاوي» الأردني، والذي كان امتداداً تاريخياً للجماعات المناهضة للسيطرة والاحتلال الأمريكي للعراق بعد الإطاحة بصدام حسين، واستقطب زعامات السُنة وقبائلها، والضباط البعثيين، ثم تم تجنيد مقاتلين أجانب، وبدأت تنتشر أيديولوجياتها وأساليبها في مختلف الدول العربية، فضلاً عن العراق وسوريا، ثم امتدت إلى المغرب العربي في ليبيا وتونس، بل وجنوب شبه الجزيرة في اليمن، ثم في بعض مدن السعودية بل وتحاول اختراق الحدود المصرية في أرض شبه جزيرة سيناء، وإعلانها «ولاية سيناء» وتزعم أنها إسلامية، وممارسة كل مظاهر الإرهاب والعنف والقتل للعسكريين والقضاة والمدنيين العزل.

هذه المظاهر كلها تعكس صورة قاتمة عن مدى الانهيار الأمني وعدم الاستقرار السياسي الذي يكاد يضرب أرجاء المشرق والمغرب العربي، ويهدد بعضها بالفشل والانهيار وتفكك مؤسساتها، بل وانهيار أنظمتها وكياناتها كما هو الحال في سوريا والعراق، برغم كل جهود القوى العربية لمكافحة الإرهاب بقيادة

(1) GAUB F. 2015. *Can ISIL be copied?* Brief. [cit.31.08.2015]. Available online: http://www.iss.europa.eu/publications/detail/article/can-isil-be-copied/

السعودية ومصر والأردن، لدحر قوات التطرف سواء في ليبيا أم في اليمن واستعادة مما ضاع من أراضي ومؤسسات سقطت تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية.

هذه هي أبعاد الصورة وزواياها في العالم العربي، ولم يعد من سبيل أمام الدول العربية خاصة الدولة الرئيسية الرائدة، مصر والسعودية والأردن، والإمارات والكويت والبحرين في الخريج العربي، بعد حشد قواتها العسكرية والسياسية لمواجهة حاسمة مع الإرهاب سوى الدعوة للحوار الجاد والعمل للتوصل للحل السلمي القائم على احترام إرادة الشعوب في اختيار نظامها وحكامها والحفاظ على وحدة ترابها وأراضيها، ورفض كل صور الإرهاب والتطرف الفكري الديني الذي يكاد يدمر الكيانات العربية، كما أن المجتمع الدولي والقوى الكبرى مدعوة بقوة للتدخل تحت مظلة ميثاق الأمم المتحدة لإنقاذ السلم والأمن الدوليين، وأمنها الداخلي من احتمالات خطيرة تهدد الجميع دون استثناء، وتجعل مستقبل الجميع مهدداً ومتأرجحاً في الميزان بين البقاء، وبين الفناء والزوال، من ثم إحداث تغيير جذري في شكل وموازين القوى في الشرق الأوسط كله.